Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي "الحصيلة والنتائج"

أ.د بودلال علي، جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان.

الملخص: جاءت هده الدراسة لتسلط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي والجزائر بالخصوص، باعتبار هذا الأخير من أرقى أشكال التعاون و أمثل خيار لتكثيف نسيج الاقتصاد الوطني وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلد ومع تزايد الدول التي تسعى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، تزايدت المنافسة الدولية على استقطاب هذه الاستثمارات الأمر الذي يحتم على هذه الدول أن تقوم بتخفيف القيود الإجرائية وتحرير أسواقها وإزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية التي كانت تحد من انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر. سعت الدراسة إلى تحليل وتقييم القضايا النظرية والتطبيقية التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تعريف المقصود بالاستثمار أشكال وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر،ثم استعراض الجوانب الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقد ناقشت الورقة مناخ الاستثمار في الجزائر، وواقع وأهمية الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الجزائري ودوره في زيادة الصادرات . كما تطرقت إلى العوامل المساعدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي مثل تفعيل دور الأجهزة المؤسسية الداعمة للاستثمار، تسهيل وتذليل المعوقات الإدارية التي تعيق الاستثمار الأجنبي، وتفعيل برامج التوازن الاقتصادي لتخلص الدراسة إلى تشخيص حصيلة هذا الاستثمار وأفاقه في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، الحصيلة، المنافع والمساوئ، الانعكاسات، اتفاق الشراكة.

***Résumé*:** Cette étude était de faire la lumière sur la réalité de l'investissement étranger direct dans le monde arabe, l'Algérie en particulier, que celui-ci des plus belles formes de coopération et de l'option optimale pour l'intensification du tissu de l'économie nationale et de favoriser ainsi le développement économique du pays et avec les États producteurs qui cherchent à augmenter étrangère aux flux d'investissement, la concurrence internationale accrue pour attirer ces investissements, ce qui rend impératif pour ces États d'assouplir les restrictions de procédure et de modifier leurs marchés et l'élimination des obstacles administratifs et réglementaires qui limitent le flux des investissements étrangers directs. L'étude visait à analyser et évaluer les questions théoriques et pratiques liées à l'investissement direct étranger, à travers la définition prévue de formes et types d'investissement étranger direct investissement, et ensuite passer en revue l'investissement étranger direct positif et négatif dans les aspects Algérie ont papier discuté du climat de l'investissement dans l'Algérie, et la réalité et de l'importance des investissements étrangers dans le économie algérienne et son rôle dans l'augmentation des exportations. Comme abordé les facteurs qui contribuent à attirer les investissements étrangers, tels que: L'activation du rôle des dispositifs institutionnels soutenant l'investissement. Et Faciliter et surmonter les obstacles administratifs qui entravent les investissements. Et Activation de l'économie, des programmes de conciliation pour étude conclut diagnostiqué avec le résultat de cet investissement et de ses perspectives à l'avenir.

Mots clés: investissement direct étranger, l'Algérie, les résultats, les avantages et les avantages et les inconvénients, réflexions, l'accord de partenariat.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا وقد شهد في السنوات الأخيرة تطورا هائلا ساهمت فيه موجة عاتية من العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل فأصبح اليوم احد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما والبلدان النامية بشكل خاص حيث أزيلت الحواجز أمام المؤسسات متعددة الجنسيات وبإيعاز من المنظمات الدولية وفي المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر للتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي وفي بداية التسعينات بادر الاتحاد الأوروبي إلى طرح مشروع اتفاق الشراكة من خلال مؤتمر برشلونة موضحا بذلك السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط وبما أن الجزائر عقدت اتفاق شراكة مع ه فهي معنية بكل جوانب هذا المشروع وخاصة إنشاء منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية تطبيقيا سنة 2010 [1] والتي خلفت اثأرا هامة على الاقتصاد من بينها انخفاض موارد الدولة الناتج عن إلغاء الحواجز الجمر وكية ويبقى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوحيد الذي سيخفف من الآثار السلبية لهذه المنطقة حسب الدراسات التي أجريت حول تقييم أثار منطقة التبادل الحر ونظرا لأهمية رأس المال الأوروبي في الاستثمارات الدولية المباشرة تحاول الجزائر من خلال انضمامها لهذا الإنفاق تعزيز جاذبيتها لهذه الاستمارات.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة حول:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري؟ وما هي الانعكاسات القائمة على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر ؟

فروض البحث: تستند الدراسة إلى فرضيتين هما:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار اقتصادية ايجابية أو سلبية، لذا يجب تفعيل ايجابياته والتقليل من آثاره السلبية.

2- توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين التنمية في الجزائر.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- إبراز أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية.
2- مدى استفادة الجزائر من هذه الاستثمارات الأجنبية.

أهمية البحث: تأتى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله ألا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من أهمية في إمكانية تنمية وتطوير الاقتصاد والرفع من معدل الصادرات في الجزائر.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أنه من أكثر المناهج العلمية المناسبة لدراسة هذه البحوث، إضافة إلى تشخيص وتقييم مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

محاور الدراسة:تتناول الدراسة العديد من الأفكار الأكاديمية التنظيرية للموضوع محل البحث، مع محاولة محاكاة الواقع العملي بالإشارة إلى تجربة الجزائر في هذا المجال، و بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، فقد تم تقسيمه إلى أربعة محاور رئيسية، على النحو التالي:

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

ثانيا: واقع وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثالثا: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

رابعا: الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري.

أولا– الاستثمار الأجنبي المباشر

1– مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله[2]:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من الاستثمار الذي يحدث حينما يقوم مستثمر مستقر في البلد الأم بامتلاك أصل أو موجود في البلد المستقبل، مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل. وهذا يعني تدفق رأس المال للتصدير، والذي يختلف عن تدفق رأس المال للتمويل والإقراض، أو ما يسمى بالاستثمار في حوافظ الأوراق المالية (غير مباشر حيث يشير إلى قيام مستثمر مستقر في البلد الأم بشراء أسهم وسندات صادرة في البلد المستقبل، دون أن يرافق ذلك قيام المستثمر بإدارة الأصول التي امتلك أسهما فيها)[3].

يختلف إذا الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية في أن الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات في المشروع المعين أو كلها، هذا فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو انه يفرض سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في المجالات المختلفة إلى البلدان المضيفة. في حين ينطوي النوع الثاني من الاستثمار على تملك الأفراد والأشخاص المعنويين بعض الأوراق المالية دون

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم المشروع الاستثماري وإدارته، كما يعد الاستثمار في الأوراق المالية عموما استثمارا قصير الأجل بالقياس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.1 **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:** هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي[4]:

أ-**الاستثمار الخاص:** يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

ب-**الاستثمار الثنائي:** ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبي، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع.

ج-**الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:** تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفى قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

2.1 أثار للاستثمار الأجنبي: يمكن تقسيمها إلى آثار إيجابية داخلية وخارجية كما يلي:

أ-**الآثار الإيجابية على الصعيد الداخلي:** ويمكن تلخيصها بما يلي:

- تساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستويات المعيشة.
- السرعة في تراكم رأس المال.
- نقل المعرفة العلمية.
- انتقال التكنولوجيا للشركات المحلية.
- أحداث آثار تطويرية غير مباشرة.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

- تستطيع الدولة المضيفة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي إلى تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا.
- زيادة في الإنفاق على البحوث والتنمية.

ب- الآثار الإيجابية على الصعيد الخارجي: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تخفيض الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الاستيراد والتصدير ؛
- تخفيض التكاليف التجارية مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالمية على المنافسة عالية وتوليد عوائد عالمية؛
- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة، من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً؛
- المساهمة في إيجاد فرص عمل والحد من البطالة؛
- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية؛
- -تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

3.1- منافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات متعددة الجنسية الدور الرئيس في تدفقاته، وعليه يجد مناصرو العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة تنعكس على اقتصاديات الدول التي تشهد مثل هذا التدفق الاستثماري ويمكن إبراز هذه المنافع، كما يراها مؤيدو الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي[5]:

1. حينما ينفتح بلد معين على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمح لهذا التدفق الاستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسية، فانه سوف يحصل على احدث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا.

2. تعاني البلدان النامية، عموما، من مشكلة المديونية الخارجية، حيث تفاقمت أزمتها خلال العقود الأخيرة، ووصل الحال ببعضها، إنها أصبحت غير قادرة على تسديد فوائد الديون، فضلا، بالطبع، على أصل الديون[6] وبدلا من استمرار هذه البلدان في الحصول على رأس المال التمويلي أو الاقراضي وبما يفاقم من أزمتها، فان الخيار الآخر المجدي لها هو من من الاستثمار الأجنبي المباشر.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

3. يشكل الحصول على أقصى الأرباح، الهدف الرئيس الذي تسعى إلى تحقيقه الشركات متعددة الجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات الفرعية التابعة لها.

4. تعاني الكثير من البلدان من مشكلة البطالة، وإذا كان متاحا أمام البلدان المتقدمة انتهاج بعض السياسات الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلة أو الحد منها، فان المعضلة أعمق وأكثر تعقيدا في البلدان النامية، وبخاصة منها البلدان التي تعاني من ندرة في رؤوس الأموال الوطنية اللازمة للاستثمار، وعليه يصبح خيار الاستثمار الأجنبي المباشر ضروريا بما يكفل توفير فرص العمل الواسعة، علاوة على الإسهام في تحسين مستوى الأجور.

4.1- مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر:[7]

على النقيض من مؤيدي الاستثمار الأجنبي المباشر، فان هنالك قسما آخر من المنتقدين الذين يملكون نظرة تشاؤمية اتجاهه فهؤلاء يرون إن الاستثمارات الأجنبية عبارة عن مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسية في اغلب إن لم يكن في الحالات جميعها،، فالشركات متعددة الجنسية وفروعها، هي القائدة لتدفق رأس المال، ومن ثم فان صنع القرار لا يكون وطنيا، بل يصبح بيد سلطة المستثمر الأجنبي.[8]

يطرحون جملة من الانتقادات والمساوئ التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، لعل أبرزها ما يأتي

1. يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر امرا عائقا في البلد المضيف ، الأمر الذي يعني اعتمادا مستمرا ومتزايدا على استيراد التكنولوجيا، ومن ثم غلق الباب أمام تنمية قاعدة تكنولوجية محلية وشل حركة الإبداع والابتكار في البلد المضيف

2. نادرا ما يؤدي نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تقليص خروج عوائد الاستثمار أو تدعيم نشوء رأس المال في البلد المضيف. فعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات متعددة الجنسية وفروعها في توليد الفائض المالي، وبما يبدو للوهلة الأولى على انه قاعدة لتوسيع إعادة الاستثمار في القطاعات المختلفة، وزيادة الإيرادات الحكومية (عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح...)، إلا أن هذه الشركات تحظى (حتى في ظل سيطرة الدولة ومشاركتها في المشاريع المختلطة).

3-يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات وذلك بتزويده العجز المستمر.

ثانيا- واقع وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أ- الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر: سنتناول تطور قانون الاستثمارات في الجزائر انطلاقا من المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر:

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

- مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق:[9]

قانون النقد و القرض90: جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية. ومن التغيرات والتحولات الجديدة الذي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي:

-حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

-يسمح لغير المقيمين بالجزائر بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية.

-السماح بتحويل الأموال والمداخيل والفوائد.

المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمارات: جاء المرسوم التشريعي رقم 12/93 لتحديد الامتيازات الجبائية والجمركية، حيث تتحدد الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي حسب طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي له، و ترتكز فلسفته على ما يلي:**مبدأ حرية الاستثمار، أصناف الاستثمار، مبدأ المساواة، إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، مبدأ التشجيع على الاستثمار.**

الأمر رقم 03/01 و المتعلق بتطوير الاستثمار: بتاريخ 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 03/01 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و الذي يعمل على تعميق الإصلاحات الإقتصادية و خلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية و الأجنبية. لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له، كما يمنح للمستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية و جبائية و جمركية بالإضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هامة هي: **مبدأ حرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية عليه، عدم الالتجاء إلى التأميم و حرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه و التحكيم الدولي.**

1.2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر[10]**:**[11]

تملك الجزائر المؤهلات و العناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري،وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، ويوضح الجدول التالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2010، كما يلي:

الجدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة (1990 – 2010).

الوحدة: مليون دولار أمريكي .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

القيمة	40	80	30	.....	.....	25	270	260	606.6	291.7	438
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
القيمة	1065	633.8	881.90	1081.3	1795.4	1661.6	2646	2846.5	1065	2200	

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي2010.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عموما ظل منخفضا، إذ بلغ أقص قيمة له سنة 2008 بقيمة 2846.5، وهو دون مستوى مليار دولار، على الرغم أن قيمته تزايدت من 40 مليار دولا سنة 1990 إلى غاية سنة 2008، ثم أنخفض بفارق 64 مليار دولار سنة 2010 .

1.1.2 مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال عدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد القومي، و الجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر، في شكل نسب مئوية من الناتج الداخلي الخام في الفترة 1990-2010.[12]

جدول رقم (2) : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسب	2.2	0.06	....	....	....	3.5	0.58	0.54	1.26	0.6	0.8
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
النسب	2.17	1.87	9.6	1.03	1.05	6.6	8.8	8.5	12.3	1.5	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية:

- Rapport du FMI n° 11/39: Le Conseil d'administration du FMI conclut les consultations attitré de l'article IV 2010 avec l'Algérie, Mars 2011, P(05) .
  http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf
- UNCTAD, world Investment Report 2004.
- UNCTAD, world Investment Report 2007.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

من الجدول أعلاه يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلغت سنة 1991 نسبة 0.29 % و بدأت هده النسبة في الارتفاع مند 1996 حتى وصلت في أحسن الأحوال إلى 3.814% سنة 2003 بعد ما كانت 2.137% سنة 2001.

و عليه يمكن القول بان مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة جدا خلال الفترة (1990-1995) غير أنها بدأت في سنة 1996 المشاركة في التنمية الاقتصاد شيئا فشيئا.

2.1.2-تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر[13]: لتوضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر كما هو ممثل في الجدول التالي:

جدول رقم (3): عدد المشاريع للمستثمرين الأجانب خلال الفترة (2002- 2010)

المنطقة	عدد المشاريع	مبلغ (بـ 106 دج)
أوروبا	264	305.008
منها الإتحاد الأوروبي	220	264.602
آسيا	37	513.233
الولايات المتحدة الأمريكية	12	59.559
الدول العربية	208	802.097
إفريقيا	1	4.510
أستراليا	1	2.974
مشاريع متعددة الجنسيات	1	2.974
المجموع	528	1.693.748

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، الموقع الإلكتروني:www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول العربية تحتل المرتبة الأولى وذلك بمبلغ يقدر بـ (802.097) بـ 106 دج)، إذ تعتبر مصر، المملكة العربية السعودية، و الكويت من أهم المستثمرين العرب في الجزائر . في حين تحتل الاستثمارات المتدفقة من آسيا المرتبة الثانية وذلك بمبلغ يقدر بـ 513.233 (بـ 106 دج 513.233)، ومن أهم المستثمرين الصين واليابان. و تليها الاستثمارات المتدفقة من أوروبا بـ (106) د.ج.305.008

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

وفيما يلي جدول يوضح توزيع المشاريع للمستثمرين الأجانب حسب قطاع النشاط:

جدول رقم (4): توزيع المشاريع للمستثمرين الأجانب حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	مبلغ (بـ 106 دج)	%
الزراعة	9	1,70 %	6.854	0,40 %
البناء و الأشغال العمومية	86	16,29 %	46.107	2,72 %
الصناعة	281	53,22 %	925.295	54,63 %
الصحة	3	0,57 %	8.589	0,51 %
النقل	24	4,55 %	10.319	0,61 %
السياحة	13	2,46 %	102.295	6,04 %
الخدمات	111	21,02 %	505.789	29,86 %
الاتصال	1	0,19 %	88.500	5,23 %
المجموع	528	100 %	1.693.748	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، الموقع الإلكتروني:www.andi.dz

يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى بنسبة 54.63بالمائة يليه قطاع الخدمات بنسبة 29.86 بالمائة ثم بعد ذلك قطاع السياحة بنسبة 6.04 بالمائة وبعد ذلك قطاع الاتصال بنسبة 5.23 بالمائة على إلى غير ذلك من الترتيب حسب الجدول أعلاه.[14]

جدول رقم (5): مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	مبلغ (بمليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	67.280	99,22 %	5.035.015	74,83 %	866.563	92,11 %
الشراكة	245	0,36 %	843.135	12,53 %	27.717	2,95 %
الاستثمار الأجنبي المباشر	283	0,42 %	850.613	12,64 %	46.552	4,95 %
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	528	0,78 %	1.693.748	25,17 %	74.269	7,89 %
المجموع العام	67.808	100 %	6.728.763	100 %	940.832	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، الموقع الإلكتروني: www.andi.dz.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

قدر عدد المشاريع لإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 528 مشروع أي بمبلغ 1.693.748 (مليون دج) و بنسبة 25.17% من مجموع الاستثمار في الجزائر، وتتوزع هذه النسبة بين 12.53% للمشاريع الشراكة و12.64% للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين قدرت عدد مناصب العمل المستحدثة لإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 74.269 منصب أي بنسبة 7.89 %، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة الاستثمارات المحلية و التي قدرت بـ 92.11 % من إجمالي المناصب، ويعود ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع

3.1.2 – الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة في الجزائر[15]:

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم و في مقدمتها الدول النامية و على رأسها الجزائر و ذلك بمعدلات مختلفة و متزايدة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي يأمل منها الكثير.،فحسب التصريحات المقدمة لدى الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الاستثمار فإن المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة الأجنبية منذ 1994 إلى غاية 2000 قد توظف ما يقارب 47300 بطال موزعة حسب السنوات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تطور اليد العاملة في إطار مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1994-2000) .

القطاعات	عدد المشاريع	عدد اليد العاملة	النسبة %	تكلفة الاستثمار (مليون دج)	تكلفة منصب العامل (مليون دج)
الفلاحة	16	3925	8	9832	2.27
الصناعة	233	28550	60	86470	3.03
أشغال البناء	38	6787	14	10110	1.49
السياحة	15	2257	5	8091	2.58
الخدمات	75	5324	11	48119	9.03
الصحة	2	114	1	545	4.72

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

التجارة	18	343	1	1293	3.72
المجموع	397	47300	100	164460	3.47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير وكالة ترقية إنجاز و متابعة الاستثمارات 2001.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قطاع الصناعة هو الذي يستحوذ على أكبر نسبة من مجموع اليد العاملة الموظفة إذا تقدر بـ 9.03 مليون دج و اخفض تكلفة يمكن ملاحظتها في قطاع البناء انفصل على غاية 1.49 مليون دج أما فيما يخص الفترة من 2001/1/1 على غاية 2003/12/31، فنجد التوزيع و حساب التكلفة لليد العاملة حسب القطاعات موضحة في الجدول الموالي.

جدول رقم (07): توزيع تكلفة اليد العاملة حسب القطاعات في إطار مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 1-1-2001 إلى 31-12-2003 .

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب العامل	النسبة %
1994	61	8747	18
1995	17	2550	5
1996	19	6070	13
1997	59	6378	13
1998	51	5902	12
1999	60	5957	13
2000	100	11696	25
المجموع	397	47300	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: معلومات حول التشغيل و البطالة في الجزائر، تاريخ زيارة الموقع 2011/08/01. http://www.ons.dz/Emploi-et-Chomage,957.html

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

يلاحظ من خلال الجدول،أعلاه أن عدد اليد العاملة تختلف من سنة لأخرى فنجد انه في سنة 1995 كان عددها في المشاريع الاستثمارية قد بلغ 2550 منصب عمل،أما في سنة 2000 التي تعتبر أكبر سنة تم توظيف فيها اكبر عدد ممكن من اليد العاملة بنسبة 25% من مجموع الموظفين .

3.2-تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:[16] وذلك بدراسة بعض المؤشرات:

أ.حجم السوق: تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، حيث بلغ عدد السكان 32.5 مليون نسمة في جانفي 2005، وهذا ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز، فعلى سبيل المثال بلغت الواردات سنة 2005 ما يقارب 20.3 مليار دولار لكن في المقابل نجد أن نسبة النمو الديمغرافي بدأت بالانخفاض حيث وصلت إلى 1.63% سنة 2005 بعدما كانت من أعلى النسب عالميا بـ 3.4% وهذا بسبب تراجع معدل سن الزواج وانخفاض كبير في نسبة الإنجاب .

ب. بنية النقل:فبالنسبة لشبكة الطرقات والتي تعتبر من المؤشرات المهمة جدا نجد في الجزائر أن الطرقات السريعة جد ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم، علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطار، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة. وتحتوى الجزائر على 40 ميناء، 11 فقط منها للصيد والتجارة والمحروقات وميناءين اثنين مختصين في المحروقات .

ج. بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية: بلغ الهاتف الثابت 2.2 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 04 متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك لعام 2005.

د. التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية،كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التمويل المباشر بالغاز الطبيعي.

هـ. مؤشرات أخرى: لقد بلغت نسبة النمو لسنة 2005 حسب القطاعات: المحروقات 3.5%، الفلاحة 4% الصناعة 2.8% البناء والتشغيل 7.4% الخدمات 7.3%، أما البطالة فقد بلغت 15.3% ونجد أكثر هذه المؤشرات تشجيعا هي انخفاض حجم المديونية الجزائرية حيث بلغت 9.5 مليون دولار خلال 2006، وذلك نتيجة إتباع سياسة التسديد المسبق للديون وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط حيث تجاوز البرميل 70 دولار خلال عام 2006.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

ثالثا: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

1.3- أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[17]: بعد أن وقع كل من إسرائيل و فلسطين و الأردن و تونس و المغرب و مصر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر لتنهي مفاوضاتها التي بدأت مع الاتحاد يوم 04 مارس 1997- بتوقيع عقد الشراكة . و قبل أن نبحث في المحتوى الاقتصادي لعقد الشراكة هذا علينا أن نذكر مجموعة من النقاط المساعدة و التي ستوضح الصورة أكثر: تضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 مجموعة من المستجدات أبرزت الإستراتيجية الجديدة له اتجاه المنطقة المتوسطية، و التي تهدف أساسا إلى تعزيز موقعه التنافسي الدولي في المنطقة. و بالتالي فإن هذه الإستراتيجية تمحورت حول محورين أساسيين

المحور الأول: يخص التعاون المقترح في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

المحور الثاني: تفضيل الشراكة كوسيلة للتطبيق الميداني لهذا التعاون و ينص إعلان برشلونة على ضرورة بناء تدريجي لمنطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الإ ثنى عشر الأخرى. لكن هل حقيقة تفكر دول الاتحاد في إحداث هذا التوازن بينها و بين دول متوسطية قدراتها التنافسية جدّ ضعيفة مقارنة مع قدرات دول الاتحاد

والحقيقة التي لا يمكن أن تخفى على أحد هو أن الاتحاد من خلال هذه الميكانيزمات إنما يبحث عن تحقيق مايلي:

1-مواجهة المنافسة الأمريكية و اليبانية لاكتساب أسواق دول متوسطية تتميز اقتصادياتها بالميزة الاستهلاكية.

2-توسيع السوق الأوروبية بما يسمح بتصريف المنتجات الأوروبية إلى أسواق عالمية جديدة خاصة إذا كانت متوسطية و اقتصاداتها ضعيفة،و الشيء الذي يؤكد ذلك، هو أن أوروبا تنجز حاليا أحسن نتائجها التجارية مع دول جنوب المتوسط حيث حققت فائضا تجاريا سنة 98 مع هذه الدول قدر بـ 19 مليار دولار. و بالتالي فإن طموحات الاتحاد الأوروبي لا تقف عند هذا الحد فمن مصلحته أن ترفع القيود عن صادراته إلى الدول المتوسطية الأخرى (و هذا الأمر متبادل أي أن يرفع قيوده عن صادرات هذه الدول هو أيضا).

3-احتوى الاتفاق على مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حر أور ومتوسطية، و المتمثلة في حرية تدفق السلع و رؤوس الأموال و كذا المنافسة بالإضافة إلى

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

التعاون الاقتصادي و عند الحديث عن رفع الحماية فإن الاتفاق يعني رفعها كليا عن الاقتصاد الوطني من خلال الآليات التي تضع الإنتاج الجزائري في منافسة حقيقة، لكن هذا لن يتم دفعة واحدة بل أن هنالك مرحلة تدريجية لتأهيل الإنتاج الوطني و رفع الحماية قدرت بحوالي 5 إلى 6 سنوات بعد التوقيع على الاتفاق، و من المفترض أن يصبح الاقتصاد الجزائري مطلق الحرية مع الاتحاد الأوروبي في حدود سنة 2009 أو 2010.

4-الالتزام المباشر و المحدد من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي، يضاف إلى ذلك غياب اقتراحات ملموسة في مجال الاستثمار المباشر باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، و اكتفى الاتفاق بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في الجزائر.[18]

رابعا-الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:[19]

1- **على مستوى ميزانية الدولة:** نظرا لكون الاتفاق يهتم و يركز على ضرورة رفع الحماية على المنتوج الوطني فهذا يعني إلغاء كليا للرسوم الجمركية و بالتالي فإن ميزانية الدولة ستتأثر من جراء هذا الإلغاء ذلك أن هذه الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها و لذا يجب تغطية هذا العجز بفرض رسوم داخلية، أو الرفع من الرسوم الموجودة أصلا أو انتهاج سياسة مالية متقشفة.

2- **على مستوى التشغيل:** إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية و السعر المنخفض – نتيجة رفع الحماية – سيترتب عليه انخفاض في الطلب الكلي على المنتوج المحلي الأدنى جودة و الأرفع سعرا مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية و خاصة لا تستطيع الاستمرار طويلا في مواجهة المنتوج الأوروبي،مما يعني تسريحا جديدا للعمال قد يكون أكثر رهبة من الذي عرفناه في فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

3-**على مستوى الميزان التجاري:** باعتبار الجزائر بلد مستورد هذا سيعزز من العجز في ميزاننا التجاري ذلك أن المنتوج الوطني غير مرغوب فيه على مستوى الأسواق الخارجية. نظرا للمنافسة الشديدة للمنتجات الأوروبية. إن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يتم من أجل إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه، بل أن النوايا الحقيقة للاتحاد هي التوسيع و تحقيق الأهداف الأوروبية،ثم أن الاتحاد عندما فاوض، فاوض باسم و بقدرة مجموعة من الدول ذات الاقتصاديات المتطورة،و الدول التي انظمت إلى الاتفاق إنما فاوضت بمفردها، فمن المؤكد أن وضعها سيكون ضعيفا و أن قدرة المفاوضات الفردية ستكون حتما اضعف من قدرة المفاوضات التكتلية أو الجماعية الموحدة. نفس الشيء يقال عن الجزائر، فلقد فاوضت من وضع الضعيف المغلوب على أمره، ذلك أن المعطيات الاقتصادية العالمية أوحت إلى الجزائر بضرورة الإسراع في عقد اتفاقات مماثلة لكنها جاءت متأخرة نوعا ما، و حبذا لو أنها دخلت المفاوضات باسم الاتحاد المغاربي عندها كان يمكننا أن نتفاءل لمستقبل الشراكة مع الاتحاد. لكن

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

والوضع المخالف يطرح نفسه فإننا لا نستبشر به خيرا و سنشهد وضعا اقتصاديا أكثر تأزما، ذلك أننا لم نتهيأ لمواجهة مثل هذه الأوضاع،إن الاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يصمد أمام الانعكاسات السلبية لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلاّ إذا استغل فترة التأهيل استغلالا عقلانيا، حيث يجب أن يعاد النظر في مجموعة من المعطيات أهمها ما يلي:

1- أولويات الاقتصاد الوطني

2- التفكير في مصير العمال المسرحين

3- التنقيب عن مصادر تموين الاقتصاد بالتكنولوجيات الحديثة

4- رغم أن فترة التأهيل للاقتصاد الوطني قصيرة لكن هذا لا يمنع من سن بعض القوانين التنظيمية والتحفيزية للاستثمار المحلي و الأجنبي في الجزائر، ذلك أن غموض قوانيننا و تعقدها كان حجر عثرة أمام تفجير بعض المبادرات الاقتصادية الطموحة

6- اعتماد أنظمة جبائية مرنة و أكثر تحفيزية

7- تنمية الجهود التعاونية لتكامل وتعاون اقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي لعلها تعيد حساباتها في عقود الشراكة التي أبرمتها بمفردها لتصاغ بشكل جماعي موحد:[20]

خـــاتمة:

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، و التي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة، وأيضا في قطاع الخدمات، والتي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة .لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية لتنمية الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات و القدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين، وخير دليل على ذلك هو عدم تجاوز نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كنسبة من الناتج. إن هذه الميكانيزمات و غيرها يمكنها أن تعزز جهاز المناعة لاقتصادنا حتى يكون أكثر صلابة أمام الانعكاسات و الآثار الناجمة عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتسعى الجزائر الحفاظ على قدر كبير من الحواجز الجمركية لحماية المنتوج الوطني بينما يعمل الشركاء الأجانب على البحث على الأسواق الجزائرية دون حواجز.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

– تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه و تشجيعه.

– إن عجز القطاع العام وظهور بعض الأزمات الاقتصادية أرغم الجزائر على تتبنى الاستثمار الأجنبي المباشر ضمان النمو الدائم.

– اهتمام الاستثمارات ت الأجنبية المباشرة في الجزائر بقطاع المحروقات تجاهلها للقطاعات الأخرى.

– رغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في تنمية الصادرات، ترقية الاقتصاد وخلق فرص العمل تبقى متواضعة.

الاقتراحات:

في ختام الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1- تنمية خدمات المستثمرين، والترويج للاستثمار.

2– تنمية الاستثمارات وتمويل الصادرات.

3– تحسين البيئة الإدارية للمستثمر الأجنبي.

4– تبني سياسة انتقائية توجيهية للاستثمارات الأجنبية داخل الجزائر.

الاحالات والهوامش:

[1]– علي همال، فطيمة حفيظ(2005):'أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الاورومتوسطية 'مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمتاجمنت جامعة تلمسان. ص380.

[2]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار 99/1 ، الكويت، ص 2.

[3]– عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية، 2001. ص13

[4]– أمينة زكى شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7–9 ابريل 1994، ص

[5]– عميروش محند شلغوم ،دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية مكتبة حسن العصرية لبنان 2012 ص ص 211–239.

[6] - IMF , World Economic Outlook , Globalization and Inflation , April 2006 , Statistical Appendix. PP 260 – 266.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

7- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية مكتبة حسن العصرية لبنان 2012 ص ص 211-239.

8- قرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت 2010 ص ص 211-240.

9-بن عيشي عمار، بن إبراهيم الغالي:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010) مداخلة في ملتقى دولي حول البطالة في الجزائر جامعة المسيلة.2011. ص ص 11-17

10- محمد داودي ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية الكويت 2011 العدد13 ص ص 08-11

11- محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية الكويت 2011 العدد13 ص ص 08-11.

12- محمد داودي، نفس المرجع، ص ص 08-11

13- نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011 أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت 2011 ص ص 21-24.

14- بن عيشي عمار، بن إبراهيم الغالي:مرجع سابق. ص ص 11-17 .

15- نفس المرجع. ص ص 11-17.

16- محمد داودي، مرجع سابق، ص ص 08-11.

17- نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011 أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت 2011 ص ص 21-24.

[18] **UN , World Investment Report** , New York , Geneva , 2006

19- مصطفى دالع،جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر دار الوعي الجزائر 2009 ص ص 23-25.

20- مصطفى دالع، نفس المرجع، ص ص 23-25